Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي

The agricultural sector in Algeria as a mechanism for economic diversification

مرباح طه ياسين 1 Merbah Taha Yassine، فرحات عباس Ferhat Abbes 2
1 جامعة الجزائر3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، merbah.tahayassine@univ-alger3.dz
2 جامعة المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، abbes.ferhat@univ-msila.dz
المؤلف المرسل: مرباح طه ياسين، Merbah Taha Yassine ،الإيميل: merbah.tahayassine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام : 2020-06-14 تاريخ القبول : 2020-09-26

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي من خلال دراسة دوره في الاقتصاد الجزائري ومكانته ضمن المخططات التنموية، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، فالجزائر تزخر على مقومات طبيعية وبشرية في هذا القطاع إذ ما تم استغلالها بشكل أمثل، كما أنه يساهم في ترقية هذا القطاع والاستفادة منه لإحداث إقلاع اقتصادي فعال، كما توصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع مر بإصلاحات كثيرة ركزت على إنعاشه وتفعيله لتحريك عجلة التنمية الفلاحية، لكن بالرغم من جهود الحكومة الجزائرية الجادة إلا أنها لم تصل للأهداف المنشودة.

كلمات مفتاحية: قطاع فلاحي، بدائل الاقتصادية، تنويع الاقتصادي.

Abstract :

This study seeks to try to identify the agricultural sector in Algeria as a mechanism for economic diversification by studying its role in the Algerian economy and its place within the development plans. The study concluded that the agricultural sector has a great importance in achieving development and economic growth, for Algeria abounds in natural and human ingredients in this The sector, as it was not optimally exploited, will contribute to the promotion of this sector and benefit from it to create an effective economic take off. The study also concluded that this sector went through many reforms focused on revitalizing it and activating it to move the wheel of agricultural development, but despite the serious efforts of the Algerian government, it is It did not reach the desired goals.

Key words: agricultural sector, economic alternatives, economic diversification.

1. مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي من أهم الركائز الأساسية والمهمة التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في النهوض باقتصاداتها، باعتبار أن هذا القطاع له تأثير على القطاعات الأخرى، وقد تبينت لنا الوضعية الحرجة التي بات يعيشها الاقتصاد الجزائري، وبالتالي ضرورة التحرك والبحث عن بديل يعول عليه في النهوض بالاقتصاد الوطني، ويبرز القطاع الفلاحي كأحد أهم البدائل خارج قطاع المحروقات الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاع الفلاحة البديل الحقيقي الذي بات التعويل عليهما أمر ضروري وحتمي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية.

والفلاحة الجزائرية رغم أنها تعد مصدرا للثروة الدائمة ووسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها لم تحظ بالأولوية التي تستحقها وهذا عبر مختلف استراتيجيات التخطيط واعتبرت الصناعة القطاع المحرك للتنمية الاقتصادية واقتصر دور القطاع الفلاحي في بعض المهام الثانوية فقد استخدمت مثلا كمنفذ للمنتجات الصناعية المستعملة في الإنتاج.

إشكالية الدراسة: الجزائر كغيرها من الدول النامية عرف القطاع الفلاحي تسهيلات وبرامج دعم تتيحها الدولة في مجال التنمية الزراعية هدفها إدخال التوازن على هيكل الصادرات والتخلص من التبعية للخارج في مجال استيراد المنتجات الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي، ومما سبق تتبلور لنا معالم الإشكالية الآتية:

ما هو واقع القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

ولتبسيط هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة التالية:

- فيما تتمثل مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ما هي وضعية القطاع الفلاحي بعد الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية؟
- فيما تتمثل العراقيل والمشاكل التي تحول دون ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تأتى هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يزخر بها القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،لأن هذا القطاع يعتبر قطاع ما بعد المحروقات، وقد سعت العديد من دول العالم جاهدة للعمل على وتنميته باعتباره نقطة ارتكاز لتنمية الشاملة والمستدامة. ومن ضمنها الجزائر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على مختلف المراحل و الإصلاحات التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- إبراز الانعكاسات والتوجهات التنموية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية بغرض دفع عجلة القطاع الفلاحي نحو التطور والازدهار ؛
- إبراز المؤهلات الطبيعية والبشرية والمادية التي تتمتع بها دولة الجزائر كأحد المكونات القاعدية في القطاع الفلاحي؛
- تقديم جملة من التوصيات من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، ومواجهة التحديات في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، بالتعرف على مقومات هذا القطاع وأيضا انتهجنا هذا المنهج في تحليل الإحصاءات التي تم جمعها حول موضوع الدراسة..

2. تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني نظرا لأهميته في الناتج الإجمالي واستيعابه لقوى العمل، وأهميته في الميزان التجاري، ودوره الكبير في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، وقد بذلت الحكومة الجزائرية جهودا معتبرة لإنعاش هذا القطاع باعتباره يمتلك إمكانيات ومؤشرات تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية إذا ما تم استغلالها بشكل امثل.

1.2 مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر:القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، نظرا لتوفره على مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتتمثل هذه المقومات فيما يلي[1]:

1.1.2 الموارد الطبيعية: تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة 42.2 مليون هكتار، منها الأراضي المستعملة وغير المستعملة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها، ويتم استخدام هذه الأراضي منها 19.7% المساحة الصالحة للزراعة، و77.8% للمراعي والمجاري، بالإضافة إلى أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة والتي تمثل 2.5% والأراضي المستعملة فعليا في الإنتاج منها 8.3 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالحة للزراعة.

فتمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي،ما يجعلها ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، واستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر، وهو

ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور وهي:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ويختلف تطبيق هذه من دول إلى أخرى، فالدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث وذلك لاعتمادها على التقدم،أما الدول النامية لا زالت تعتمد على المحور الأول، ما يجعلها تحتاج لاستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي وتوفير البنية التحتية،فعلى هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحورين الثاني والثالث الذي يتيح إنتاجية أكبر وأحسن كفاءة لاستخدام أراضي زراعية بأقل تكلفة.

2.1.2 الموارد المائية:تتحكم الظروف المناخية بالجزائر في حجم المساحة المسقية والتي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، فاتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه بين القسمين الشمالي والجنوبي،وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب20مليار م^3،منها 13 مليار م^3، حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية، وأن هذه الموارد المائية 75% قابلة للتجديد، وتقسم المصادر وحجم المياه إلى مياه سطحية ومياه جوفية:

- فالمياه السطحية تشمل مياه الأنهار والوديان، وقدرت كميتها ب15.4 مليار م^{3}في السنة ولا يستغل منها 20% والباقي يصب في البحار والشطوط، والأمطار تعد الموارد الرئيسية للمياه السطحية، حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط في الجزائر13325 ملم في السنة؛
- والمياه الجوفية تقدر في الجزائر7 مليار م^3، منها2 مليار م^3 في االشمال و5 مليا رم^3 في المناطق الصحراوية، لكن حجم المستغل منها 3.2 مليار م^3 في الشمال و1.4 مليار م^{3}في الجنوب.

ونظرا لاحتياجات الجزائر للمياه فقد قمت ببناء السدود وإدخال تقنيات جديدة تمثلت في الري بالتنقيط وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف، وفي السنوات الأخيرة اتجهت نحو استغلال مواردها المائية البحرية من خلال إنشاء العديد من مصانع تحلية مياه البحر.

3.1.2 الموارد البشرية: ترتكز الجزائر على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي، نظرا لأن العمليات الزراعية لازالت تنجز يدويا، ونشير إلى أنه بلغ سكان الجزائر سنة 2017ب 41.3 مليون نسمة،أما نسبة السكان المزارعين9.5%مقارنة بسنة 2000 حيث شكلت 24.39%،فانخفاض العمل الزراعي،وهذا يعد من أحد أسباب انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر[2].

2.2 تطور القطاع الفلاحي في ظل برامج الإصلاح بالجزائر:

أنفقت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1980 مبالغ ضخمة سعت من خلالها إلى إنعاش القطاع الفلاحي قدرت بحوالي 126.2 مليار دينار،وهي المرحلة التي شهدت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989 أين تم غلق المخطط الخماسي الثاني، في الوقت الذي كانت الدولة قد انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية 13/87، والذي يعد محطة مهمة غيرت من مسار منهجية إدارة القطاع الفلاحي نحو الخوصصة، ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة، ولكن هذا التحول صاحبته أزمة عميقة وشاملة.

فقد تميز قطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة التسعينات بفترة حرجة بسبب دخولها أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير في عدة جوانب، وقبل هذه الفترة شهدت الجزائر فترة مديونية بلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما عرفت في بداية هذه فترة التسعينيات تراجع أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من 21 دولار سنة 1991 إلى 15 دولار سنة 1994، كل هذه الأمور أدت لإبرامها اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وكانت محاورها تتضمن تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب،تخفيض العملة الوطنية بحوالي 97%، تحرير التجارة الخارجية وإصلاح النظام العقاري للقطاع الفلاحي[3] ، كل هذه الاتفاقيات انعكست سلبا على القطاع الفلاحي والسبب يكمن في تحرير الأسعار وذلك ابتداء من 5 جويلية 1989

أين صدر قانون 12/89 المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات وآليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار والذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة على الانتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة لعوامل ووسائل الإنتاج [4].

ومع عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيًا بدرجة عالية سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة2001، يمكن حصرها كالآتي:

1.2.2 برنامج الإنعاش الاقتصادي: يعد من البرامج التنموية الهامة في سنة 2001 حيث أعدت الحكومة هذا البرنامج بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج (7ملايير دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار(ما يعادل 16 مليار دولار)،بعد إضافة مشاريع جديدة لهو إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، ساهم هذا في نمو معتبر للقطاع حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387.3 مليارديناراًيمايقارب9.2 % من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة % 13.2 مقارنة بعام2000 الذي عرف انخفاضا ب 5%مقارنة بسنة 1999[5] ،وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001و2002 بما يقدر ب205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة فيتطور النشاط الاقتصادي، ومن بين أهداف البرنامج :دعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب شغل جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي [6]، نلاحظ أن الحصة النسبية للفلاحة من الاستثمارات تقدر ب12.4%بقيمة 65.4 مليار دج، جسدت هذه القيمة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA)، بحيث استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA)، قُدر غلافه المالي ب 55,89 مليار دينار، وهو ما يلخصها الجدول رقم 1 الذي يوضح أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ساهم ب95.9% من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاح، ويعد أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية.

2.2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009): يدعى كذلك ببرنامج الخماسي الأول،وهو امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يقدر الغلاف المالي المخصص له(4202.7 مليار دج)ما يعادل 55مليار دولار (يتضمن قيمة 1216مليار دج (من البرنامج السابق لم يتم إنجازها 3 حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة قيمتها ب 1140 مليار دج [7].

يركز هذا البرنامج على خمس قطاعات رئيسية هي : قطاع الخدمات العمومية الإدارية، القطاع الاقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان والظروف المعيشية، ويندرج في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذين الأكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة 300مليار دينار جزائري في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث يهدف من خلال هذا الأخير لتطوير المستثمرات الفلاحية، وتطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها، حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي، تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها وتحسين المرافق الإدارية[8].

3.2.2 البرنامج الخماسي الأول(2010 -2014): غلافها المالي ب 21214مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) من ضمنه مبلغ 9680مليار دج،(ما يعادل 130 مليار دولار)باقي من البرنامج السابق فمن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى يتعلق الأمر أولا برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8% سنويا،بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5%إلى حوالي10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا، ويتعلق الهدف الثالث والأخير بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من10%خلال السنوات الخمسة المقبلة.

4.2.2البرنامج الخماسي الثاني 2015-2019: إن المسعى الذي اعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 ،يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة

على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب للتصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي[9]:

- المحور الأول : المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية؛
- المحور الثاني : مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتجية وتكييف سياسة الدعم و التمويل، و التسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل و وسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية ؛
- المحور الثالث : تقوية الحماية و حفاظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات ، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة ؛
- المحور الرابع : تقوية آليات الدعم و التاطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية و الصحة النباتية، ضد الآفات و الكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية ؛
- المحور الخامس : متابعة تقوية الكفاءات البشرية و الدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية،وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني .

ومن الأهداف المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي[10]:

- إنتاج : 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب ؛
- تطوير الري الفلاحي بزيادة مليون هكتار من المساحة المسقية ؛
- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب 172000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية ؛
- العناية بمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55000 هكتار ؛
- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5% ؛
- إنشاء ما يقارب 1500000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاحي .

وما يمكن قوله أن البرامج الثلاثة ركزت في مجملها على تحسين المستوى المعيشي للسكان، وامتصاص البطالة، وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه [11]، ولتحقيق ذلك وجهت أحجامًا مالية كبيرة، والجدول رقم 2 نلاحظ أنه رغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للفلاحة ب 3.6 مرة مقارنة مع البرنامج السابق، إلا أن مكانة الفلاحة من الاستثمارات انخفضت من 12.4%إلى7.14%بقيمة 300 مليار دج، كما أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص يقدر ب 1000 مليار دج بنسبة % 4.71،وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب 2.3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة47.71%، على حساب القطاعات المنتجة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة، ويتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر ب 200 مليار دج سنويا، أي 1000مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014 .

3.مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

تعد الفلاحة من أهم النشطات التي ساعدت العديد من الدول في توفير المدخلات الأساسية للعديد من لصناعات وامتصاص مخرجات العديد من الصناعات الأخرى والاجتماعية بصفة خاصة كامتصاص البطالة، تحسين نمو القطاع الفلاحي

في التنمية الاقتصادية، مساهمة في تحسين الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري.

1.3 مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات خارج المحروقات :تسمح المنتجات الفلاحية بتنويع صادراتها خارج المحروقات، لكنها مع ذلك تبقى ضئيلة إذا ما تم مقارنتها بحجم وارداتها ، ففي سنة 2018 وبالرغم من الإنتاج الموسع للمنتجات الفلاحية، إلا أنها تبقى هناك احتياجات، حيث تم استيراد حوالي 8573 مليون دولار، والجدولين 3و4 يوضحان تطور صادرات وواردات المنتجات الفلاحية، فحجم صادرات المنتجات الفلاحية منها المواد الغذائية تحتل المرتبة الثالثة بعد المواد نصف المصنعة ضمن الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغ أقصاها 18.83 سنة 2010، وهذا يدل على أهمية هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكنها تبقى ضعيفة أمام وارداتها وهذا ما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية لعدم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وما يزيد من حدة التبعية هو تركيز الواردات لمنطقة جغرافية واحدة والمتمثلة في الاتحاد الأوربي، فقد بلغت الواردات من الاتحاد الأوربي سنة 2017بـ 44.37% ، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 18.38%، وهذا يؤثر سلبا على عائداتنا البترولية التي تتم بطبيعة الحال بالعملة الدولار بينا معظم الواردات إلى الجزائر هي بعملة الاورو، مما يزيد من الضغوطات على الاحتياطي من العملة الصعبة .

2.3 تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1990-2018): وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة 1990- 2018 تمثل نحو 10.42 في المئة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، والجدول رقم 5 يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، حيث يتضح لنا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2018) بلغت 6.59 في أدنى مستوياتها سنة 2008، في حين تبقى القيم الأخرى في حالة ثبات بنسبة تقريبية تقدر ب 10.41، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، وعلى الرغم من المبالغ المرصودة لإنعاش هذا القطاع من خلال البرامج التنموية إلا انه لا يزال بعيد كل البعد عن الأهداف المرجوة.

3.3 مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل: من بيانات الجدول 6 يتضح لنا أن هناك تراجع في مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل، ويعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوى العمل من هذا القطاع إلى قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم[12].

كما نلاحظ أن نسبة عمال القطاع الفلاحي من العمالة الإجمالية قد رافقت على العموم تطور عدد عمال القطاع، حيث أن النسبة ترتفع مع زيادة التوظيف والعكس، فالقطاع الفلاحي لا يزال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، فزيادة مستويات الأمطار يقابله تزايد في معدلات التشغيل الموسمي والعكس.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا هذه التي تتمحور حول موضوع القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي، والتي تم التعرض من خلالها على تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بالتعرف على مقومات ومؤهلات هذا القطاع، إضافة إلى السياسات وبرامج الإصلاح المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية لتطويره وترقيته، ثم مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الإستراتيجية والتي لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، نظرا لتوفره على مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- ترتكز إمكانية الإنتاج الزراعي الجزائري أساسا في مناطق ذات مناخ جاف أو شبه جاف تواجه عائقين أساسيين وهما، كون أقل من 3 % من المساحة الزراعية المستعملة مخصصة لمساحات الري ذات الإنتاج الوفير، وأن حصة المساحة الزراعية المستعملة لكل نسمة في انخفاض مستمر، حيث كانت تقدر بـ 0,75 هكتار في سنة 1962، وحاليا انخفضت إلى 0.25 هكتار، لعدة أسباب من أهمها، النمو الديموغرافي، وفقدان الأراضي الزراعية بسبب انجراف وتدهور التربة؛

- يبقى الاستثمار الفلاحي الخاص المحلي والأجنبي ضعيفا، مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الأخرى، بسب العراقيل التي تحد من ترقيته، وأهمها العقار الفلاحي وعقود الفلاحين وارتباطه بالعوامل المناخية التي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في المناطق الريفية؛
- مر القطاع الفلاحي الجزائري بالعديد من الإصلاحات التي كانت في مجملها تهدف لإنعاش هذا القطاع وتحريك عجلة التنمية الفلاحية لكن بالرغم من مساعي الحكومة الجادة في تحقيق التنمية والنمو ومحاولة تكريس الطابع الإنتاجي المستدام إلا أنها لم تصل للهدف المنشود نتيجة لوجود العديد من العراقيل والصعوبات؛

وفي ظل النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم بعض التوصيات كما يلي:

- ضرورة إيجاد حلول لمشكل العقارات التي تعرقل عملية إنعاش القطاع الفلاحي وذلك من خلال الحد من الانتقاص العمدي الذي يقوم به الفرد والدولة من إقامة مشاريع سكنية على حساب الأراضي الصالحة للزراعة؛
- تشجيع الاستثمار الفلاحي مع تقديم الإعانات المادية والمعنوية للفلاحين ومع ضرورة الرقابة عليها
- التخطيط المستقبلي لمواجهة الكوارث الطبيعية (فيضانات، الجفاف التصحر) وهذا من خلال إعطاء أهمية أكثر للتغيرات المناخية و المحافظة على التوازن الإيكولوجي؛
- ضرورة الاعتماد على الإرشاد الفلاحي وذلك عن طريق وسائل الاعلام لتحسين المنتوج الفلاحي؛
- ضرورة تحفيز الدولة الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتج زراعي، من أجل زيادة حجم الإنتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة فعاليته في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- تفعيل آليات برامج دعم القطاع الفلاحي وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة؛
- إقامة برامج ومركز لتوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

5.الأشكال والرسومات البيانية:

الجدول رقم1:هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم الفلاحة (2001-2004) الوحدة:مليار دينار

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	13	**53,4**
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,07	0,07	0,07	00	**0,21**
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	00	1,14	1,14	00	**2.28**
المجموع	**7,57**	**16,31**	**20,01**	**12**	**55,89**

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الجزائر، 2001،ص 32.

الجدول رقم 2:مكانة الفلاحة في البرامج التنموية الجزائرية (2001-2014) الوحدة: مليار دينار

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-	مخطط دعم النمو	المخطط الخماسي (2010-2014)

	(2004	(2009-2005)	
إجمالي الاستثمارات	525	4202,7	21214
الفلاحة	65,4	300	1000
النسبة المئوية %	12,46	7,14	4,71

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني 2001، 2001؛
- مجلس الأمة،، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، الجزائر،2005؛
- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزائر، أكتوبر 2010.

الجدول رقم 3:هيكل الصادرات و الواردات من السلع و التجهيزات حسب المنتجات الوحدة: مليون دولار

السنوات		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	صادرات	92	121	113	305	357	314	402	323	239	327	349	373
	واردات	4827	7796	5863	6027	9805	9023	9572	11005	9329	8224	8438	8573
الطاقة	صادرات	59605	77192	44411	56143	71662	70571	63662	58362	33081	27887	33203	38953
	واردات	313	595	549	945	1164	4955	4356	2851	2352	1292	1992	1015
المواد الاولية	صادرات	153	340	170	165	162	167	108	110	105	84	73	92
	واردات	1277	1378	1201	1406	1776	1839	1766	1884	1508	1559	1528	1898
المواد نصف المصنعة	صادرات	988	1390	692	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242
	واردات	6918	9154	10165	9944	10431	10629	10810	12740	11512	11482	10985	10959
التجهيزات الفلاحية	صادرات	1	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0
	واردات	142	86	234	330	229	329	449	657	579	501	611	563
التجهيزات الصناعية	صادرات	44	69	25	27	36	30	25	15	17	53	78	90
	واردات	9954	15434	15140	15573	15951	13604	15745	18906	16593	15394	13992	13433

المصدر :(بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي من 15إلى 46)

منhttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_15a.pdf

الىhttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_46a.pdf

الجدول رقم 4:نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج قطاع المحروقات الوحدة :مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المواد الغذائية	92	121	113	305	357	314	402	323	239	327	349	373
صادرات خارج المحروقات	1312	1954	1066	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830
النسبة المئوية	2.15	2.47	2.34	2.80	2.90	2.82	3.28	4.59	5.85	6.00	5.49	6.77

المصدر:(بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي رقم: من 15إلى 46).

الجدول رقم 5: تطورالقيمة المضافة الفلاحية من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة المضافة	10,38	9,22	11,20	11,20	9,23	9,54	10,81	8,73	11,48	11,11
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة	8,40	9,75	9,22	9,81	9,44	7,69	7,54	7,57	6,59	9,34
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القيمة المضافة	8,47	8,11	8,77	9,85	10,29	11,57	12,22	11.94	11.97	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- محمد باشوش، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 6، 2016، ص 17.
- إحصائيات البنك الدولي، تحديث 2020/06/10)، نقلا عن الرابط: www.albankaldawli.org

الجدول رقم 6: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب العمالة للفترة (1992-2018)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000

النسبة (%)	22.41	22.63	22.50	22.49	22.03	22.46	22.14	22.17	21.92
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة (%)	21.71	21.22	21.72	20.05	18.43	17.02	15.58	14.30	13.01
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة (%)	11.85	10.77	10.69	10.61	10.50	10.35	10.25	10.16	10.02

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، تحديث 2020/06/10)، نقلا عن الرابط: www.albankaldawli.org

6 . قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- الرسائل والأطروحات:

- دهينة مجدولين، **إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الحكم الفلاحي**، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.
- كريم بودخدخ، **دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2009.

- المقالات:

- رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة، الجزائر، العدد5، 2003.
- زكرياء مسعود، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد6، 2017.
- فطيمة نسمن، **الفلاحة الجزائرية بين التبعية والاكتفاء الذاتي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد2017،2.
- محمد باشوش، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد6، 2016.

- التقارير:

- رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الجزائر، 2001.
- مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، الجزائر،2005.

- مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني 2001، 2001.

- مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، الجزائر، أفريل 2005.

- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزائر، أكتوبر 2010.

- المداخلات:

- عبد السلام مخلوفي، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 20 و21 أفريل 2004.
- علي عبابة، سامية فقير، **دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الاقتصادي

في الدول النامية بين الخيارات والدول المتاحة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 2و3 نوفمبر 2016.

- محمد خميسي بن رجم، هجيرة بلعورة، **القطاع الفلاحي مستقبل الجزائر لاقتصاد ما وراء البترول**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الاقتصادي في الدول النامية بين الخيارات والدول المتاحة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 2و3 نوفمبر 2016.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

- Algérien, CNES ,Rapports sur la conjoncture ,économique et Sociale de L'Année 2001, Algéria,2001.

- مواقع الأنترنت:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي رقم: من 15إلى 46، نقلا عن الرابط: www.bank-of-algeria.dz/ .

- إحصائيات البنك الدولي، تحديث 2020/06/10)، نقلا عن الرابط: www.albankaldawli.org

7. هوامش:

[1] علي عبابة، سامية فقير،**دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري**،الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الاقتصادي في الدول النامية بين الخيارات والدول المتاحة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 2و3 نوفمبر 2016، ص ص9-10.

[2] المرجع نفسه، ص ص 10-11.

[3] عبد السلام مخلوفي، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 20 و21 أفريل 2004، ص 6.

[4] رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة، الجزائر، العدد5، 2003، ص 204.

[5] دهينة مجدولين، **إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الحكم الفلاحي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص38.

[6] Algérien, CNES ,Rapports sur la conjoncture ,économique et Sociale de L'Année 2001, Algéria,2001,p185.

[7] كريم بودخدخ ، **دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستير ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009، ص 38.

[8] مصالح الوزيرالأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، الجزائر، أفريل 2005، ص38.

[9] فطيمة نسمن، **الفلاحة الجزائرية بين التبعية والاكتفاء الذاتي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد2، 2017، صفحة 174.

[10] المرجع نفسه، ص ص 174-175.

[11] زكرياء مسعود، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد6، 2017، ص ص 221-222.

[12] محمد خميسي بن رجم، هجيرة بلعورة، **القطاع الفلاحي مستقبل الجزائر لاقتصاد ما وراء البترول**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الاقتصادي في الدول النامية بين الخيارات والدول المتاحة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 2و3 نوفمبر 2016، ص 6.